الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
مكتب النائب العام

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ص ت ٤
التاريخ: ١٩/١١/٢٠١٨

تعميم رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ م

بنتائج التفتيش المفاجئ على بعض النيابات

الأخ / رئيس نيابة استئناف م/ لحج المحترم

بعد التحية:-

حيث أسفر التفتيش المفاجئ على النيابات الواقعة في نطاق دائرة اختصاصكم عن وجود قصور شديد في مسك السجلات القضائية والإدارية وفي نظام القيد في السجلات وفقا للحقول المخصصة فيها فضلا عن عدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي وغياب بعض الأعضاء والموظفين الإداريين .

وفيما يلي موجز لما تضمنه التقرير:

١- عدم توزيع أعمال القلم الجنائي بين الموظفين الاداريين.
٢- عدم التزام بعض الموظفين بالدوام الرسمي حضورا وانصرافا وتغيب بصورة مستمرة.
٣- عدم قيد القضايا الواردة إلى النيابات الابتدائية أولا بأول حسب تاريخ ورودها في السجلات القضائية.
٤- عدم التطابق بين عدد القضايا الواردة والقضايا المقيدة في السجلات القضائية لدى بعض النيابات.
٥- عدم تعبئة كافة بيانات حقول السجلات القضائية أو تعبئة البيانات في غير الحقل الخاص به.
٦- عدم استخدام سجل الضمانات لدى بعض النيابات الابتدائية.
٧- عدم استخدام السجل الخاص بالمضبوطات من قبل بعض النيابات الابتدائية.
٨- عدم استخدام سجل جلسات المحاكم من قبل بعض النيابات الابتدائية وتدوين الاوامر والقرارات الصادرة في المحاكم وتنفيذها وكذلك الاحكام الصادرة بالقضايا والاخطار بها لوكلاء النيابات ورؤساء النيابات كلا فيما يخصه للتوجيه بما يلزم واتخاذه بشأنها.
٩- عدم ابلاغ وكلاء النيابات الابتدائية بما يصدر منهم من أوامر حفظ او قرارات بألا وجه لإقامة الدعوى الجزائية لرؤساء النيابات ليتسنى

لهم ممارسة دورهم الاشرافي والرقابي تنفيذا للتعميم الصادر من النائب العام بهذا الشأن

١٠- عدم ارسال النيابات للإحصائيات الشهرية (السجناء + العامة) بصورة منتظمة نهاية كل شهر إلى التفتيش القضائي وشعبة السجون بمكتب النائب العام.

١١- عدم إشراف رؤساء النيابات ووكلاء النيابات على أعمال القلم الجنائي كلا فيما يخصه لخلو السجلات القضائية والسجلات الاخرى من أي تأشيرة بما يفيد الاطلاع عليها ومراجعتها.

١٢- عدم متابعة وكلاء النيابات الابتدائية للأعضاء بشأن القضايا المتأخرة عند تجاوز المدة القانونية لانتهاء التحقيق ومطالبتهم بالإفادة عن اسباب التأخير وسرعة التصرف النهائي بالقضايا المتأخرة خاصة التي على ذمتها سجناء.

١٣- وجود العديد من ملفات القضايا المحالة من قبل نيابة الاستئناف والنيابات الابتدائية إلى المحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية لدى النيابات لعدم مباشرة المحاكم لعملها ورفض المختصين لديهم استلامها والبعض منها على ذمتها سجناء .

١٤- استخدام الاقلام الرصاص في تدوين بعض البيانات في السجلات القضائية.

وعليه: ننوه بضرورة ممارسة دوركم في متابعة تلافي الملاحظات المشار إلها آنفا وتدارك عدم وقوعها مستقبلاً وتفعيل دور وكلاْ النيابات ورؤساء الأقلام الجنائية كل فيما يخصه بمتابعة ذلك أولاً بأول وموافاتنا بما يتم .

وبالله التوفيق،،،

القاضي:
د. علي احمد الأعوش
النائب العام

صورة مع التحية لرئيس هيئة التفتيش القضائي .